

"هيئة الاتصالات" تحذر من سوق سوداء إذا تأخر تنفيذ قرار الرمزين 71 و 72

٢٠٠٩ الذي رفض وقف تنفيذ قرار الهيئة ١/٢٠٠٩ جاء ليؤكد استمرارية العمل بهذا القرار ووجوب تنفيذه، مما يمكننا من القول بأن المهام والصلاحيات التي اناطها المشرع بالهيئة قد انتقلت بحكم القانون الى هذه الاخيرة بعد تعيين اعضائها ومباشرة عملها وفقا لنظامها الداخلي". وأشارت الهيئة الى انه "نظرا لحاجات السوق المتنامية بسبب الموسم السياحي، ونظرا لقدرة مكتب المالكين والمشغلين على تنفيذه ضمن مهلة زمنية معقولة، قامت الهيئة بارسال كتاب اذار الى شركة MIC1/ Alfa تطلب فيه الالتزام بتنفيذ قرار الهيئة ١/٢٠٠٩ في اسرع وقت ممكن بالتنسيق مع مكتب المالكين، وبالعودة عن اي قرار متخذ بتوزيع ارقام غير مخصصة لهذه الشركة في السوق، واجراء المقتضى فورا لتفادي نشوء سوق سوداء ناتجة عن التأخر في التنفيذ".

واضافت: "تنفيذا لقرار مجلس شورى الدولة رقم ٢٣٨/٢٠٠٨- ٢٠٠٩ الذي اوقف تنفيذ قرار الهيئة رقم ٢/٢٠٠٩، فان الهيئة تعلن التزامها استكمال الاجراءات القانونية الضرورية" ولفتت الهيئة نظر جميع المعنيين الى ان اي تأخر اضافي في تنفيذ القرار رقم ١/٢٠٠٩ ينعكس سلبا على المواطنين وعلى حاجات السوق خلال الموسم السياحي، وقد يؤدي الى نشوء سوق سوداء جهدت الهيئة منذ البداية لتفاديها واعلنت انها تحمل مسؤولية هذا التأخير، في حال حصوله، الى الشركتين المعنيتين، وانها ستقوم بكل ما هو متوجب لانداز المعنيين بضرورة التنفيذ السريع تفاديا لاي انعكاس على المواطنين والسياح.

لفتت "الهيئة المنظمة للاتصالات" الى ان اي تأخر اضافي في تنفيذ قرار تخصيص الرمز ٧١ لشركة (MTC touch) والرمز ٧٢ لشركة (Alfa) ينعكس سلبا على المواطنين وعلى حاجات السوق خلال الموسم السياحي وقد يؤدي الى نشوء سوق سوداء، محملة مسؤولية هذا التأخير، في حال حصوله، الى الشركتين المعنيتين.

وقالت في بيان اصدرته امس ان قرارها تخصيص الرمز ٧١ لشركة MTC2 / MTC touch والرمز ٧٢ لشركة MIC1/alfa (والذي يتيح توفير مليون رقم اضافي لكل من الشركتين عوضا عن نصف مليون لكل منهما) اتى نتيجة المداولات التي جرت مع الاطراف المعنية كافة، وتلبية لحاجات السوق وللتوسعة المرتقبة على الشبكتين المعنيتين، وتفاديا لاحتمال نشوء سوق سوداء في حال عدم تلبية هذا الطلب في الوقت المناسب.

واضاف البيان انه "بالرغم من قدرة الشركتين ووزارة الاتصالات على تنفيذ القرار المذكور ضمن مهلة زمنية معقولة لا تؤثر في وضع السوق عند صدور هذا القرار، اي منذ منتصف اذار الماضي، والذي جاء اساسا لتلبية لحاجات السوق، لم تقم وزارة الاتصالات ومكتب المالكين والمشغلين بتنفيذه كما هو متوقع، وتطبيقا لقانون الاتصالات ٤٣١/٢٠٠٢ الذي اعطى بشكل واضح هذه الصلاحية للهيئة المنظمة للاتصالات، بل تم التقدم بطعن وذلك وقف تنفيذه امام مجلس شورى الدولة".

وتابع "ان قرار مجلس شورى الدولة رقم ٢٣٧/٢٠٠٨ -